مدخل إلى علم السياسة المقارنة

الدولة والنظام السياسي والمجتمع من منظورات حضارية مقارنة

إعداد
د. ناهد عز الدين

تحرير
لجنة التحرير العلمي
بمركز الحضارة للدراسات والبحوث

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
٢٠٢٤

مدخل إلى
علم السياسة المقارَنة

فهرسة أثناء النشر

ناهد عز الدين

مدخل إلى علم السياسة المقارنة/ ناهد عز الدين؛ مراجعة وتحرير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.- ط. ١.- القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٤ .-٤٦٠ ص. ٢٤ سم.

١. النظم السياسية. ٢. السياسة المقارنة.

أ. مركز الحضارة للدراسات والبحوث (مراجعة وتحرير).

ب. العنوان.

رقم الإيداع: ٢٠٢٤/٢٢١٧٠

الترقيم الدولي: ISBN: 978-977-9627-15-1

٣٢٠ ن ا. م.

حقوق النشر والطباعة محفوظة للناشر
يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس
بأي صورة إلا بإذن كتابي من الناشر.

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
١٠ ش د. حندوسة - جاردن سيتي
القاهرة - جمهورية مصر العربية

www.hadaracenter.com
E-mail: info@hadaracenter.com

مدخل إلى
علم السياسة المقارَنة

الدولة والنظام السياسي والمجتمع من منظورات حضارية مقارنة

إعداد

أ. د. ناهد عز الدين

تحرير ومراجعة

لجنة التحرير العلمي
بمركز الحضارة للدراسات والبحوث

٢٠٢٤

فهرس المحتويات

تقديم ٩

المقدمة ١٢

فصل تمهيدي: السياسة المقارنة.. مفاهيم واقترابات ٢١

المبحث الأول: مفاهيم أساسية وتأسيسية ٢٣

أولًا- المفاهيم التأسيسية ٢٤

ثانيًا- المفاهيم الأساسية ٢٨

المبحث الثاني: الاقترابات الرئيسة في حقل السياسة المقارنة ٣٤

أولًا- من اقترابات الدولة ٣٧

ثانيًا- من اقترابات النظام السياسي ٥١

ثالثًا- اقترابات لدراسة كلٍّ من الدولة والنظام السياسي والمجتمع ٧٥

المبحث الثالث: أسلوب المقارنة ٨١

القسم الأول

المنظور الغربي لعلم السياسة المقارنة

الفصل الأول: الدولة والنظام السياسي ٩١

المبحث الأول: الدولة ٩٥

أولًا- التعريف بالمفهوم: تعدد الاتجاهات واختلاف المدارس ٩٦

ثانيًا- الأهمية: الغايات والمرتكزات ١٠٥

ثالثًا- الأركان الأساسية: النواة الصلبة... وجوهر المفهوم ١٠٩

رابعًا- التصنيف: الأنواع والأشكال ١١٦

المبحث الثاني: النظام السياسي ١٣٥

أولًا- التعريف بالمفهوم: تعدُّد الاتجاهات واختلاف الاقترابات ١٣٦

ثانيًا- التصنيف: الديمقراطيات نموذجًا ١٣٩
ثالثًا- التنمية السياسية.. من دراسة الدول النامية إلى العولمة ١٦٠
الفصل الثاني: المشاركة السياسية والمجتمع ١٦٧
المبحث الأول: المشاركة السياسية: الفواعل والآليات ١٦٩
أولًا- الأحزاب السياسية والنُّظُم الحزبية ١٧٠
ثانيًا- الانتخابات ... العملية والنُّظُم الانتخابية ١٨٢
المبحث الثاني: المجتمع وعلاقته بالدولة: جدلية الواقع والفكر ١٩٠
أولًا- بين مركزية الدولة ومركزية المجتمع ١٩٢
ثانيًا- تكوينات مجتمعية سياسية وحركات فاعلة جديدة ٢٣٠

القسم الثاني

من نقد المنظور الغربي إلى منظور حضاري إسلامي في السياسة المقارنة

الفصل الأول: مراجعة نقدية للمنظور الغربي من داخله ٢٧١
المبحث الأول: إعادة تعريف "الدولة" ٢٧٧
أولًا- الدولة والقانون: السيادة المنقوصة أو المقيدة ٢٧٩
ثانيًا- تحولات في وظائف وأدوار الدولة عبر العالم ٢٨٣
ثالثًا- الشرعية السياسية: حكم القانون أم رضاء المواطنين؟ ٢٨٨
رابعًا- أزمة الدولة في العالم غير الغربي ٢٩٩
خامسًا- أزمة الشرعية السياسية في السياق الحضاري الإسلامي ٣٠٥
المبحث الثاني: إعادة النظر في "التنمية والتغيير السياسي" ٣٠٧
أولًا- شبكة المفاهيم: تعميق التبعية وتكريس الاستلاب ٣٠٧
ثانيًا- من فرض النمط الغربي إلى رفض مبدأ التنميط ٣١٣
ثالثًا- فشل الأيديولوجيا وسلطة المعرفة في التخطيط للتنمية ٣٢٠

الفصل الثاني: منظور حضاري إسلامي في السياسة المقارنة ٣٤٣

المبحث الأول: منظور حضاري إسلامي لعلم السياسة: الدواعي والمفاهيم ٣٤٩

أولًا- المنظور الحضاري المقارن .. الدواعي والأسس والغايات ٣٥٠

ثانيًا- أُسس بناء وإعادة بناء المفاهيم السياسية ٣٦٢

ثالثًا- نماذج مفاهيم حضارية وسياسية تأسيسية ٣٧١

المبحث الثاني: النظام السياسي والدولة والمجتمع من منظور حضاري ٣٩٣

أولًا- خريطة النُّظُم السياسية بين القديم والجديد ٣٩٧

ثانيًا- قضية الشرعية السياسية من منظور حضاري ٤١١

ثالثًا- علاقة الدولة والمجتمع بين المدينة والسفينة ٤٢٤

الخاتمة ٤٤٣

فهرس الأشكال

شكل (١) الاقترابات الأساسية في السياسة المقارنة..... ٣٦
شكل (٢) نموذج ديفيد إيستون المبسط ٥٢
شكل (٣) أركان الدولة ١١٠
شكل (٤) تصنيف الدول بحسب توزيع السلطات على أساس جغرافي ١١٧
شكل (٥) مبادئ الديمقراطية الغربية ١٤٣
شكل (٦) أزمات التنمية السياسية ١٦١
شكل (٧) تصنيفات الأحزاب..... ١٧٣
شكل (٨) أنماط النظم الانتخابية..... ١٨٢
شكل (٩) اقترابات دراسة علاقة الدولة بالمجتمع..... ١٩٣
شكل (١٠) عوامل تحول الاهتمام من الدولة إلى المجتمع ٢٠٤
شكل (١١) سمات المجتمع المدني في العالم العربي..... ٢٥٥
شكل (١٢) أطروحات نقد الدولة..... ٢٨٣
شكل (١٣) مصادر الشرعية في المنظور الغربي ٢٩٠
شكل (١٤) الانتقادات الموجهة لخطاب التنمية في المنظور الغربي السائد ٣١٤
شكل (١٥) علاقة الحاكم بالمحكوم في التراث الإسلامي..... ٣٤٨
شكل (١٦) بعض تعريفات السياسة في الفكر الإسلامي..... ٣٧٦
شكل (١٧) وظائف الدولة في المنظور الحضاري الإسلامي..... ٣٩٦
شكل (١٨) أبعاد الشرعية في المنظور الإسلامي..... ٤١٥
شكل (١٩) المضامين السياسية لصحيفة المدينة ٤٣٢
شكل (٢٠) النماذج الإرشادية للمدخل السفني..... ٤٣٧

تقديم

يسعد مركز الحضارة للدراسات والبحوث أن يقدم للمكتبة العربية الأكاديمية في مجال العلوم السياسية، الكتاب الثالث من مجموعة "إنتاج علمي أكاديمي للعلوم السياسية من منظورات مقارنة"؛ بعنوان "مدخل إلى علم السياسة المقارنة"، وهو من إعداد أ.د. ناهد عز الدين، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

هذا الكتاب هو الثالث ضمن مجموعة "إنتاج علمي أكاديمي للعلوم السياسية من منظورات مقارنة"، يعكف مركز الحضارة على إصدارها.

وكان الكتاب الأول بعنوان "مدخل إلى العلاقات الدولية: أزمة العولمة وآفاق العالمية" من إعداد د. مروة فكري -المدرس بكلية الاقتصاد- وجاء الكتاب الثاني من إعداد مجموعة من الأساتذة بعنوان "مدخل إلى علم السياسة". وبإذن الله يصدر قريبًا الكتاب الرابع في مجال الفكر السياسي والنظرية السياسية.

إنَّ هذه المجموعة تمثِّل مرحلةً من التراكم العلمي لمركز الحضارة في مجال تفعيل وتشغيل أُسس المنظور الحضاري الإسلامي في دراسة هذه المجالات، ولكن من منطلق نقدي مقارن مع المنظورات السائدة على هذه الحقول.

فبقدر ما تفرض التطورات في مجال العلوم الاجتماعية المعاصرة الاهتمامَ بهذه المنظورات المتعددة بصفة عامة والمقارنة بينها -من ناحية- بقدر ما تفرض التطورات التي تمرُّ بها كافة أنماط النُّظُم السياسية -من ناحية أخرى- من ضرورة الاجتهاد فيما يتَّصل بأنماط دراسة النُّظُم الأكثر ملاءمةً لأوضاع دائرتنا الحضارية.

والعنوان الفرعي للكتاب (**الدولة والنظام السياسي والمجتمع من منظورات حضارية مقارنة**)، يُجسِّد قَدْرًا من هذه الملاءمة المطلوبة؛ حيث من الضروري عدم النظر إلى هذه المستويات الثلاثة: الدولة، النظام، المجتمع؛ كأنها جُزر منفصلة أو

متصارعة، أو كأن بعضها بدائل لبعض، فإنَّ هذه المستويات متكاملة الوظائف والأدوار في ظلِّ خصوصية كل مستوى. ويكمن في هذه التكاملية مخرجٌ مهمٌّ من مخارج أزمات نُظُمنا الحضارية الراهنة، فضلًا عمَّا يتَّصل بالطبع بالعمليات السياسية وغيرها التي تحقِّق هذا التكامل من قبيل "الديمقراطية أو الشورى".

ومن ناحية أخرى، فإنَّ هيكل الكتاب انطلاقًا من المفاهيم التأسيسية، يبدأ بالنظريات الغربية لمستويات التحليل الثلاثة: (الدولة - النظام - المجتمع)، والعمليات الكبرى التي تنظم التفاعلات في كل منها؛ انتقالًا إلى مراجعات هذا النمط من التنظير ونقده؛ تمهيدًا للوصول إلى التأصيل من منظور حضاري إسلامي. فالكتاب لا يقدِّم مدخلًا للنُّظم من منظور حضاري مباشرةً، ولكن مدخلًا من منظورات مقارنة.

وإن كان البعض يرى أن هذه المنهاجية لا تمثِّل انعتاقًا من أَسْر المركزية الغربية، إلا أن الجمع بين الخطوات الثلاث: الغربي، النقدي، الإسلامي، تمثل تقليدًا علميًّا دأبت عليه مدرسة المنظور الحضاري المصرية منذ تأسيسها في نطاق مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (١٩٨٦-١٩٩٦) ثم في إطار إنتاج مركز الحضارة للدراسات منذ ١٩٩٧ على مختلف مستوياته.

وفي المقابل يسع إنتاجُ المدرسةِ موضوعاتٍ ينطلق تأصيلُها أو دراستها من منظور حضاري إسلامي ابتداءً. فالسَّعة العلمية، والتدرجية، والمقارنة، والجماعية من أهم خصائص مدرستنا وإنتاجها باعتبارها اجتهادًا في نطاق "العلوم الاجتماعية المعاصرة" من منظور حضاري مقارن، وليس في نطاق "العلوم أو الدراسات الإسلامية"*.

---

* انظر سلسلة مشروع النُّظم السياسية من منظور حضاري مقارن من إصدار مركز الحضارة:

- مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، **نحو دراسة النُّظم السياسية من منظور حضاري مقارن: مداخل منهجية**، سلسلة مشروع النُّظم السياسية من منظور حضاري مقارن (١)، (القاهرة: مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، والدار البيضاء: دار برهون الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

- مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، **النُّظم السياسية في التاريخ الإسلامي (أ)**، سلسلة مشروع النُّظم السياسية من منظور حضاري مقارن (٢)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث - دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ٢٠٢٢).

ولقد حازت المخطوطةُ الأولى من الكتاب اهتمامَ لجنة التحكيم في المركز؛ لِمَا تمثله من استيعاب لأصول الحقل وفروعه وتبسيطها لمفاهيمه وأكثر قضاياه جدالًا من ناحية، واجتهادها من ناحية أخرى لفتح الباب للرؤية المقارنة للنُّظُم السياسية من منظور حضاري إسلامي. ولقد قامت رئيسة اللجنة على مراجعة الكتاب وتحريره العلمي والفني بعناية فائقة، وقام على هذا الصعيد بالمجهود الأساسي د. مدحت ماهر -مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث- فله جزيل الشكر والتقدير، ولفريق المركز الذي قام على التنسيق والإعداد للنشر والإشراف على الطباعة: سمية عبد المحسن، وأحمد عبد الرحمن خليفة.

وإلى لقاء في كتاب أكاديمي آخر من منظور حضاري مقارن إن شاء الله.

أ. د. نادية محمود مصطفى

رئيس مركز الحضارة للدراسات والبحوث

- مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، **النُّظم السياسية في التاريخ الإسلامي (ب)**، سلسلة مشروع النُّظم السياسية من منظور حضاري مقارن (٣)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث - دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ٢٠٢٤).

- مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، **النُّظم السياسية في الإسلام: نظريات ومفاهيم**، سلسلة مشروع النُّظم السياسية من منظور حضاري مقارن (٤)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث - دار الكتاب المصري، وبيروت: دار الكتاب اللبناني، ٢٠٢٣).

المقدمة

هدف هذا الكتاب التعريف بالنُّظُم السياسية المقارنة بوصفه حقلًا دراسيًّا من حقول التخصص في العلوم السياسية، يهتمُّ بفَهْمِ وتصنيف وتحليل النُّظُم السياسية ونظم الحكم؛ عبر تطبيق المنهج المقارن. ويدور السؤال الذي يعكس المشكلة البحثية الأساسية لهذا الحقل حول: أي من تلك النُّظُم السياسية تتوفر له مقومات الفعالية والقيمية معًا؛ أيِ القدرةُ على تحقيق الغايات والمقاصد التي تأسَّس من أجلها، مع الاحتفاظ بأخلاقية إنسانية أساسية؟ وهو ما يستدعي جملةً من القضايا والمفاهيم لمناقشتها؛ وعلى رأسها: السلطة محدودة بحدود أم مطلقة بغير قيود؟ وشرعية السلطة وما الذي تستند إليه من منطلقات ومبادئ، ومن معايير وضوابط حاكمة للسلوك، يمكن بها تقويم الممارسة السياسية على أرض الواقع؟ وما مدى ما تتَّسم به تلك الركائز من ثبات أو تغيُّر؟

> يتشكَّل هذا الكتاب عبر المقارنة بين المنظور الغربي في حقل السياسة المقارنة، وبين منظور حضاري إسلامي متجدد في التنظير للدولة والنظام السياسي وعلاقتهما بالمجتمع.

وتعدُّ دراسة العَلاقة والصِّلات الرابطة بين الدولة من ناحية، والمجتمع من ناحية أخرى -وما يعبر عنها من تفاعلات وممارسات متبادلة- هي الموضوع الأساسي في حقل النُّظُم السياسية المقارنة ومحور البحث فيه؛ حيث تكشف هذه العلاقة -بخرائطها المتنوعة ومكوناتها المتعددة، وخطوطها العريضة والتفصيلية، المتقاطعة والمتشابكة- عن جوهر "العملية السياسية"؛ وما تشمله من فاعلين وأدوات، ورؤى وأفكار، ومصالح وأولويات تتلاقى وتتناقض، وثوابت ومتغيرات، وما ينجم عنها من مخرجات ومآلات.

ومن ناحية أخرى، يتشكَّل هذا الكتاب عبر المقارنة بين معطيات المنظور الغربي السائد في العلوم السياسية بعامة، وفي حقل النُّظُم بخاصة، والآخذ في التراجع عبر مراجعات عديدة، وبين معطيات منظور حضاري إسلامي متجدد في التنظير للدولة والنظام السياسي وعلاقتهما بالمجتمع، يأتي ضمن محاولات تجديد العلوم السياسية عبر العالم وحضاراته الحية.

فالتصوُّر الغربيُّ يعد الوجود (أو الواقع الملموس) هو المصدر الوحيد للمعرفة، بينما يقول الإسلام بمصدرين هما: الوحي، والوجود. ويرى التصوُّر الغربي أن غاية المعرفة هي التحكُّم بقهر الطبيعة والسيطرة عليها؛ انطلاقًا من مقولة بيكون إنَّ "المعرفة قوة". بينما مقصد المعرفة في التصور الإسلامي -في أعلى غاياتها- هي التقرُّب إلى الله وعبادته، فعمران الحياة والإفادة من الطبيعة بالقدر الملائم، وتزكية الإنسان وترقيته قيميًّا. ومن ثم فالمعرفة محدودة في التصور الغربي ما دامت الطبيعة محدودة وهي مصدرها الوحيد، في حين المعرفة في التصور الإسلامي، مفتوحة الآفاق؛ فآيات الله في خلقه تظل تتجلَّى بالمعاني وَفْقًا لمشيئته سبحانه.

يتمحور علم السياسة الغربي حول موضوع "الصراع بين القوى على المصالح"، وما يرتبط بها من مشكلات وأزمات تحتلُّ موقع الصدارة من أجندة العلم البحثية.

ويتمحور علم السياسة الغربي عمومًا حول موضوع "الصراع بين القوى على المصالح" بوصفه القضية الكبرى، وما يرتبط بها أو يتفرَّع عنها من مشكلات وأزمات تحتلُّ موقع الصدارة من أجندة العلم البحثية، وتشغل البرامج الدراسية في الجامعات والأوساط الأكاديمية الغربية. فالعلاقة بين جماعات المصالح المختلفة تقوم على أن الأصل هو تعارض المصالح وتصادمها، وكذا العلاقة بين المجتمع والدولة يغلب عليها الصراع والتنافس، فتحاول الدولة التغلغل عبر مؤسساتها في المجتمع، وفرض السيطرة على قواه الحية وكياناته الفاعلة ولو بطرق تأخذ الصورة القانونية، فالدولة هي غالبًا التي تمتلك أدوات العنف وتحتكر مشروعية استخدامها. ورغم حضور الديمقراطية نظريًّا وعمليًّا، فإن منظومة الدولة-القومية الحديثة -كما سنرى- تميل إلى الحدِّ من استقلالية قوى المجتمع التنظيمية والإدارية والمالية، وإبقائها رهن علاقة قوامها الهيمنة-التبعية، بأساليب بنيوية غير ظاهرة ولا محسوسة.

وتنتقل هذه العلاقة البنيوية غير المحسوسة من الغرب (المقيَّد بأساليب ديمقراطية) إلى الشرق والجنوب عبر نظريات التحديث ومنظومات مفاهيم ومقولات

مرتبطة بها وسائدة في علم السياسة عمومًا والنُّظُم المقارنة والتنمية خصوصًا، ويروج لها مثقَّفو الدول التابعة المنبهرين بحضارة الغرب.

ومكمن الخطر في هذه النظريات والمفاهيم المنقولة كونها وليدةَ حضارة أخرى لها خبرتها التاريخية وسياقها المجتمعي، وأنها تتجاوز الجذور الحضارية والمعطيات الثقافية للحضارة التابعة -للمجتمعات على تنوُّع ثقافاتها- ضمن حالة من التبعية الفكرية العمياء، تجعل المجتمعات الغربية مثلًا أعلى ونموذجًا وحيدًا يُقاس التقدم بقدر الاقتراب منه، واقتفاء أثره، ومحاولة اللحاق به. وهذا معنى أبعد ما يكون عن مفهوم التجدد الذاتي والتجديد الحضاري الذي ينتج عمرانًا أصيلًا مؤصلًا، ويصوغ رؤية حضارية متكاملة فعَّالة، تنبع من الوعي بالهُويَّة والتمسُّك بالاستقلال الحضاري بشتى ضروبه: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي... إلخ.

إن جوهر المنظور الحضاري للنُّظُم السياسية هو مفهوم "مصالح الأمة"؛ أي إنها تعبِّر عن المجتمع الذي هو أساس الدولة؛ وهو مَن يمنحها السُّلطات لتحقِّق مصالحه لا لتتسلَّط عليه.

من ناحيته، يقدِّم المنظور الحضاري الإسلامي رؤيةً مختلفة لعالم السياسة والنُّظُم السياسية ولعلاقات فاعليها، وللعلاقة بين القوة والمصلحة والقيم. فالسياسة قيام من كل مواطن على الأمر العام بما يُصلحه إصلاحًا عامًّا، وليست مجالًا لتنافس المصالح الخاصة. والسياسة رعاية عامة ومسؤولية شاملة يشارك فيها الجميع؛ كلٌّ في موقع؛ عملًا بالتوجيه الحكيم من النبي: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته»[1]. ومن ثَمَّ فالدولة تقوم بالرعاية وتتحمل المسؤولية، وَفْق مقاصد الشريعة وأحكام الفقه (القانون)، وضمن منظومة القيم والأخلاق الحامية لإنسانية السياسي؛ من: الأمانة، الاستقامة، العدل، الإنصاف، الصدق، التورع والتنزه عن المال العام، التسوية بين الناس، نصرة المظلوم والمستضعف، إغاثة الملهوف.

(١) البخاري (٨٤٨/٢، رقم ٢٢٧٨)، ومسلم (١٤٥٩/٣، رقم ١٨٢٩).

جوهر المنظور الحضاري للنُّظُم السياسية هو مفهوم "مصالح الأمة"؛ أي إنها تعبِّر عن المجتمع الذي هو أساس الدولة؛ وهو مَن يمنحها السُّلطات لتحقِّق مصالحه لا لتتسلَّط عليه وتهدده بالعنف والقمع، والآلية التي تحكم بين القوى السياسية والمجتمعية هي التدافع بين الإصلاح والفساد، ثم بين العديد من رؤى الإصلاح واجتهاداته. فسُنن الاجتماع الإنساني وقِيَم العمران البشري في هذا المنظور ترفض الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة، وترى أن الدولة العادلة تستمر ولو كانت غير مؤمنة، وأن الظلم يُنذر بخراب الدولة والمجتمع، وأنَّ أولوية الأمة على الدولة تفرض أن توجه سياسات الرعاية العامة إلى أولويات الأمة ومصالحها الضرورية ثم ما بعدها، وأن يختار الناس حكَّامهم بحُريَّة، وكذلك يغيِّرونهم، وَفْق آليات منظَّمة.

ومِمَّا يُحسب لحقل النُّظُم السياسية المقارنة في المنظور الغربي عنايته بالشقِّ المنهجي إلى جانب الشقِّ الموضوعي، وخاصة في أسلوب المقارنة. فمنهج البحث واعتماده على أسلوب المقارنة هو جزء لا يتجزأ من محتوى المقرر التدريسي للمادة في مختلف الجامعات، والبرامج الأكاديمية، بل هو جزء أساسي من اسم الحقل وعنوانه. ورغم أنَّ فعل المقارنة هو مَيْل غريزي وجزء من طبيعة البشر عمومًا؛ فعامة الناس يشاركون الباحثين والدارسين في ممارسة المقارنة باستمرار، لكن ما يميِّز الباحث الأكاديمي مقارنةً بالشخص العادي هو أنَّ الأول يهتمُّ بالمقارنة بشكل منهجي، ويلتزم بحدود وضوابط منهجية في تحليله، بينما الشخص العادي يقوم بالمقارنة بشكل تلقائي عفوي، ولا يُخضعها لضوابط صارمة أو أُطر منهجية رصينة.

ويهتمُّ المنظور الحضاريُّ الإسلاميُّ في النُّظُم السياسية المقارنة بمنهجية أساسية هي إعادة بناء المفاهيم الأساسية للحقل عبر: مراجعة المفاهيم الغربية السائدة ونقدها، مع تجديد المعرفة بأصول الرؤية الإسلامية لها ومفاهيمها الأساسية، وإجراء مقارنات وموازنات نظرية وعملية بين المفاهيم ومتغيرات الواقع، مع الإشارة لأهمية المراعاة الدائمة للسياق الحديث والمعاصر ومقتضياته.

ومن ثم فحقل السياسة المقارنة لا يقتصر على دراسة موضوعات النُّظُم والحكومات والدول والمجتمعات والمؤسسات... إلخ، بل توجد على الأجندة البحثية للحقل -جنبًا إلى جنب مع القضايا الموضوعية المتصلة بالمحتوى والمضمون- قضايا ومسائل منهجية من قبيل: تطوير قواعد ومعايير وتقنيات البحث المقارن، وتحديد مستوى التحليل ووَحدته ونطاقه. والمقصود مثلًا: هل تركِّز الدراسةُ على دولة واحدة، وتكون وحدة التحليل هي الدولة القومية؟ أم يتَّسع نطاق المقارنة ليضمَّ عِدَّة دول فيكون عابرًا للحدود القومية؛ ما يطرح مفاهيم أخرى مثل مفهوم "الأمة"؟ وهل يقتصر البحث على الدولة بوصفها فاعلًا وحيدًا أو مركزيًّا أو يتم توسيع نطاق المقارنة لتشمل كيانات أخرى، وفواعل من غير الدولة؛ بعضها يقع خارج حدود الدولة-القومية وتعد فوق قومية؛ مثل الاتحادات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وكالمنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها؛ بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمنظمات العالمية غير الحكومية: كالعفو الدولية وهيومان رايتس ووتش والشفافية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، والمتعدية القوميات، علاوة على الشبكات الاجتماعية، وصفحات التواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية للمعلومات الدولية (الإنترنت)... إلخ. وبعضها يقع داخل الدولة، مثل: الأحزاب، والنقابات، والاتحادات، والروابط المختلفة التي تتفاعل مع الدولة والسلطة في داخل النظام السياسي الوطني.

> لا يقتصر حقل السياسة المقارنة على دراسة موضوعات النُّظُم والحكومات والدول والمجتمعات والمؤسسات، بل توجد على الأجندة البحثية للحقل قضايا منهجية تتصل بتطوير قواعد وتقنيات البحث المقارن، وتحديد مستوى التحليل ووَحدته ونطاقه.

اللافت للنظر أنَّ هذا الاتِّساع الكبير غير المسبوق في نطاق الحقل وأجندته، وخريطة الكيانات والوحدات والفواعل؛ ومن ثَمَّ الحالات محل الاهتمام والبحث والمقارنة، كان موضعًا للنقد على أساس أنه يُفقد العلوم السياسية مجال تخصصها المميز لها، ويُميِّع الحدودَ التي تفصل الظاهرة السياسية -بوصفها بؤرة اهتمام علم

السياسة- عن سائر الظواهر الاجتماعية الأخرى، التي تحظى باهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية الأخرى؛ ما قد يُفقد علم السياسة استقلاليته بوصفه حقلًا متخصصًا، ويدعو إلى إلحاقه من جديد بالعلوم التي استمد منها أصوله وبداياته التأسيسية الأولى، كما استورد منها بعض مفاهيمه ومصطلحاته ومناهجه، كحقول القانون والتاريخ وعلم الاجتماع... إلخ.

هذا الجدل المُثار حول موضوعات العلم وأجندته يكشف عن أزمة يمرُّ بها علم السياسة عمومًا، وحقل النُّظُم السياسية المقارنة في القلب منه. فمحاولات الحفاظ على استقلالية الحقل وتميُّزه، لم تمنع دورانه في دائرة كاملة لينتهي من حيث بدأ؛ إذ بدأ تأسيسه بالاستعارة من العلوم الاجتماعية الأخرى، وبعد أن قطع شوطًا من التراكم، عاد مرة أخرى ليكتشف أنه لا يمكنه ادِّعاء الاستقلالية الكاملة أو التخصص المغلق، بالاستغناء عن التكامل مع سائر العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولكن -من ناحية أخرى- لا يمكن إنكار أنَّ للظاهرة السياسية قوانينها وسُننها وآليات عملها المتميزة في كثير من المساحات عن العلاقات الاجتماعية والتبادلات الاقتصادية والسجالات الثقافية، وأنه رغم تداخل الخارجي والداخلي في السياسات، لا يزال هناك نظام سياسي داخلي له عَلاقاته وتفاعلاته الخاصة به، وإن زادت معدلات تأثره بالخارج وتأثيره فيه.

ينصبُّ الاهتمامُ في هذا "المدخل" ليس فقط على التعريف بالنُّظُم السياسية المقارنة؛ وَفْقًا لأبوابها الرئيسة كما تناولتها الأدبيات السابقة، لكنه يحاول تجاوز الغاية التعريفية إلى تقديم رؤية نقدية للحقل، ومراجعة أجندته البحثية.

ينصبُّ الاهتمامُ في هذا "المدخل" ليس فقط على التعريف بالنُّظُم السياسية المقارنة؛ وَفْقًا لأبوابها وموضوعاتها وعناوينها الرئيسة كما تناولتها الأدبيات السابقة، لكنه يحاول تجاوز الغاية التعريفية إلى تقديم رؤية نقدية للحقل، ومراجعة أجندته البحثية، وما توصَّل إليه من نظريات أو تعميمات أو أشباه نظريات في داخل الأوساط الأكاديمية والجامعية الغربية أولًا، ثم يَسعى إلى عرض موقف مدرسة المنظور

الحضاري الإسلامي من الحقل، وإسهامها في بناء -وإعادة بناء- مفاهيمه المفتاحية، وكذلك ما طرحته من دعوة لإعادة القراءة للتراكم العلمي الذي حقَّقه الغرب عبر مدارسه وتياراته، وما أفرزته تلك الجهود من قراءات جديدة مغايرة لما هو سائد.

ويمكن القول إنَّ مدرسة المنظور الحضاري صاغت طرحًا يتعدى مرحلة المراجعة والنقد، ويصل إلى تقديم "منظور بديل"؛ أو بعبارة أدق: "نظير حضاري" للعلم في نسخته الغربية، على النحو الذي يبرز عناصر التمايز والخصوصية وملامح الشخصية والهُويَّة الواضحة التي يجب -من باب أداء الأمانة العلمية، وتحقيق المقاصد الإنسانية الأساسية- أن تتحلى بها إسهامات الباحثين المسلمين واجتهاداتهم في شتى حقول المعرفة، وعلى رأسها حقل النُّظُم السياسية المقارنة لأهميته البالغة، وأن تكون أيضًا حاضرةً بقوة في ساحة الأكاديميا الدولية عامة، كما سيتضح عبر الفصول التالية.

ينقسم هذا الكتاب إلى أربعة فصول في قسمين بما يعكس منهجه: يبدأ القسم الأول بعرض المنظور الغربي وأهم أطروحاته في الفصلين الأول والثاني: الأول- يتعرض لموضوع الدولة والنظام السياسي في المنظور الغربي؛ والثاني- يتناول المجتمع والمشاركة السياسية أيضًا في المنظور الغربي. وفي القسم الثاني من الكتاب ينتقل الاهتمام إلى عملية المراجعة النقدية؛ فالفصل الأول منه يعرض المراجعة من داخل المنظور الغربي نفسه، وما وجِّه إلى مدارسه ونظرياته من انتقادات، ثم يقدم الفصل الثاني إطلالةً على مدرسة المنظور الحضاري الإسلامي، وما تميزت به من اختلاف؛ سواء في المنطلقات والمبادئ التأسيسية، أو في المنتج النهائي والمخرجات؛ حيث تجاوزت المراجعة النقدية للمنظور الغربي، وقدمت مساهمتها المتميزة؛ سواء على مستوى المضمون والموضوع، أو على مستوى المنهج والأسلوب؛ بما يؤهلها ليس فقط لطرح البديل الحضاري بالمعنى الدفاعي أو من باب ردِّ الفعل، بل لبلورة منظور علمي حضاري أصيل قائم بذاته، يجمع بين مواكبة لغة العصر والاستفادة من خبرات الآخر الغربي والمراكمة عليها، والالتزام بالضوابط المعيارية والاعتزاز بالهُويَّة الحضارية الإسلامية، ومخاطبة الأمة لغيرها من موقع الندية... عِلم أصيل لا وافد ولا مستورد، نابع لا تابع.

جاء هذا الكتاب مزودًا بالأشكال والمربعات التوضيحية ليساعد القراء على تتبع الأفكار الرئيسة والفرعية، والتفاعل النقدي مع ما يطرحه.

ومن الجدير بالذكر أن القارئ لهذا المدخل سيرتاد ساحات متنوعة: نظرية وعملية، فكرية وواقعية، تاريخية وجغرافية، فيفضل له أن يميز أثناء القراءة ما يقابله من: المفاهيم، الأفكار، النظريات، وجهات النظر، المداخل المنهجية، المؤسسات، النماذج التاريخية والمعاصرة للنُّظُم السياسية والدول، ويقارن بين العناصر المختلفة؛ حتى يخرج برؤية أعمق وأوسع.

هذا، وقد قامت لجنة التحكيم والتحرير بمركز الحضارة للدراسات والبحوث بدَور كبير في مراجعة الكتاب وتحريره وإجراء العديد من التطويرات على مَتنه الأصلي؛ بما يجعلها شريكًا أساسيًّا في إخراج الكتاب بصورته النهائية التي هو عليها.

والله من وراء القصد وهو يَهدي إلى سواء السبيل